المرصد التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

ورقة تفسيرية | رقم 1

إصلاح نظام دعم الوقود

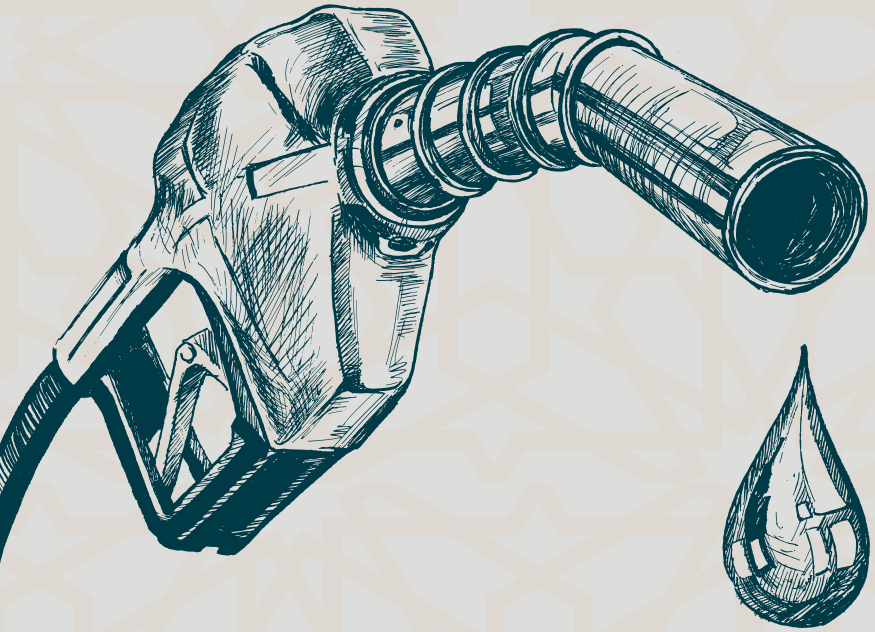

المرصد التونسي للاقتصاد

21/10/2022
تمت مراجعته بتاريخ 12/12/2022

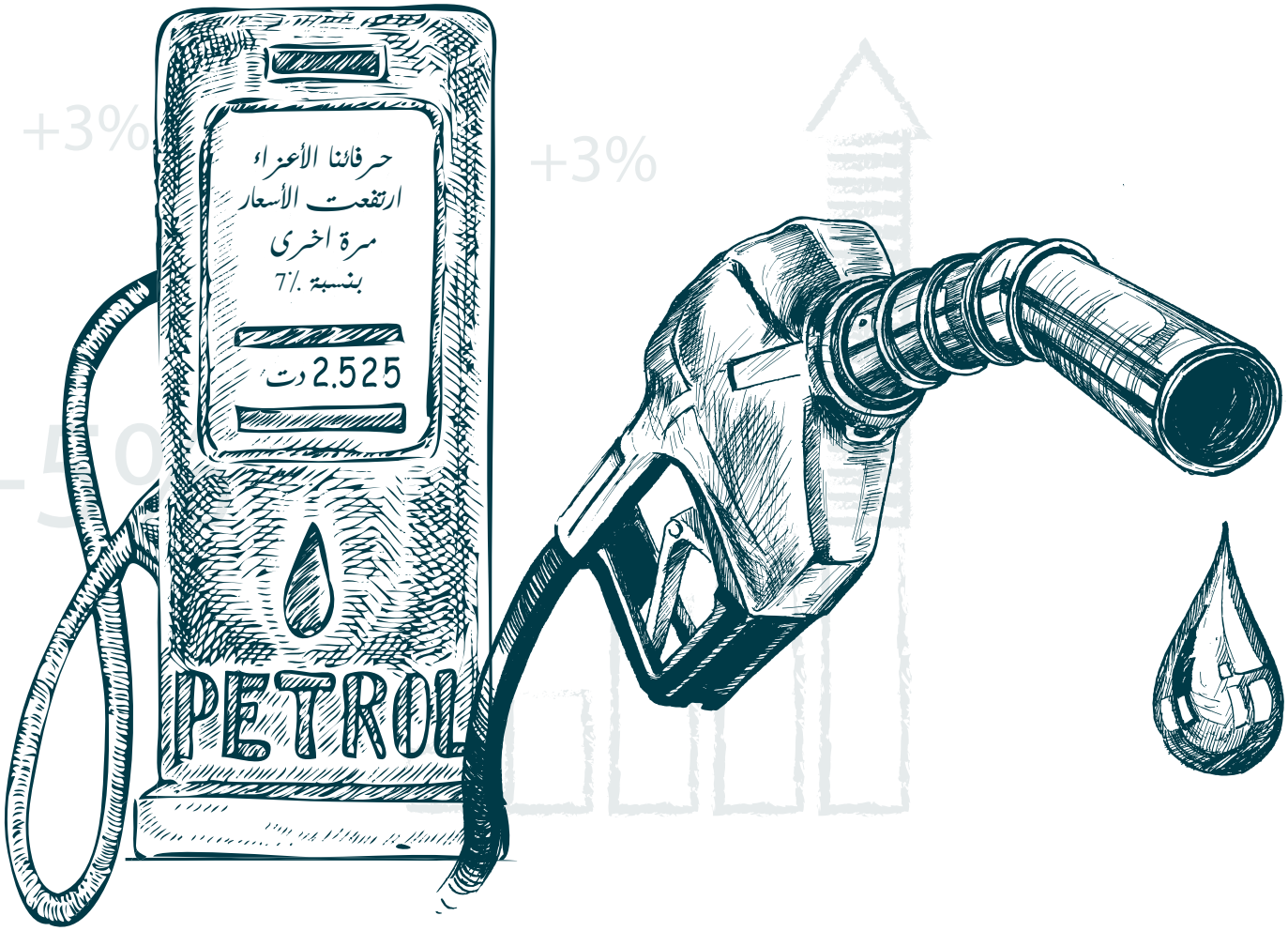
حرفائنا الأعزاء
ارتفعت الأسعار
مرة اخرى
بنسبة 7٪
2.525 دت
PETROL

الفهرس

1 المقدّمة/ السياق

2 فهم إصلاح متأثرٍ بِصندوق النقد الدولي

3 متابعة الشروط المتعلقة بهذا الإصلاح في اتفاقيات ومراجعات صندوق النقد الدولي

4 فكُّ شفرة تنفيذ هذا الإصلاح في تونس

1 المقدّمة/ السياق

منذ بداية سنة 2022، أعلنت الحكومة عن خمس زيادات في أسعار الوقود، في فيفري ومارس وأفريل وسبتمبر ثم نوفمبر. مثلما أعلنت الدولة في برنامجها الإصلاحي لجوان 2022، تواصل هذه الأخيرة في تنفيذ استراتيجياتها لرفع الدعم عن الطاقة وبالأخصّ الوقود.

على الرغم من تسارع وتيرة الزيادة في أسعار الوقود خلال الآونة الاخيرة، إلّا أن هذا الإصلاح ليس بجديد، فقد بدأ منذ سنة 2013 قبيل برنامج قرض الإستعداد الإئتماني مع صندوق النقد الدولي.

تندرج هذه الزيادات في إطار الإصلاحات الهيكلية التي يجب على الحكومة الإلتزام بها مقابل قبول صندوق النقد الدولي تمويل الدولة التونسية والتي تستهدف إلغاء دعم الطاقة والمواد الأساسية ، الذي يمثل آلية حماية اجتماعيّة شاملة وتعويضه بنظام قائم على الدّعم الموجّه للفئات الضعيفة والأكثر هشاشة.

يمثل هذا التحول الذي قامت به السلطات التونسية على دعم الوقود أحد أهم شروط البنك الدولي و صندوق النقد الدولي وتواصل السلطات التونسية تنفيذها من خلال مختلف برامج الإقراض ومراجعاتها منذ سنة 2013 ، وصولًا إلى المفاوضات الحالية للحصول على قرض جديد.

نسترجع في هذه الورقة الاصلاح الهيكلي الذي يستهدف دعم الوقود والذي انطلق تطبيقه منذ 2013 أي السنة التي وقّعت فيها تونس أول اتفاق مع ص.ن.د بعد الثورة.

2 فهم إصلاح متأثرٍ بِصندوق النقد الدولي

1. جذور سياسة دعم المحروقات:

تندرج سياسة دعم الوقود في سياق سياسة أوسع واشمل للدعم نُفّذت في تونس. حيث تبنّت الدولة منطق الدعم في السبعينات[1]، ليس فقط لدعم الأسر الأكثر هشاشة، ولكن أيضًا لحماية القدرة الشرائية للتونسيين من خلال ضمان إمداد السوق المحليّة بالمنتجات بأسعار معقولة، بعيدًا عن تقلبات السوق العالمية، وفقًا لوزارة التجارة[2].

منذ سنوات الألفين تحوّلت تونس من بلادٍ مُصدّرة للنفط إلى بلاد مُستوردة. أدّى ارتفاع أسعار الوقود في العالم إلى توسيع نطاق التعويض أو الدعم ليشمل المنتوجات الطاقية سنة 2004 [3] . كان الهدف هو حماية المقدرة الشرائية لجميع المواطنين ودعم القدرة التنافسية لبعض القطاعات وبالتالي دعم منظومة الإنتاج الوطني، بفضل نظام تحديد سعر الوقود كالتالي:

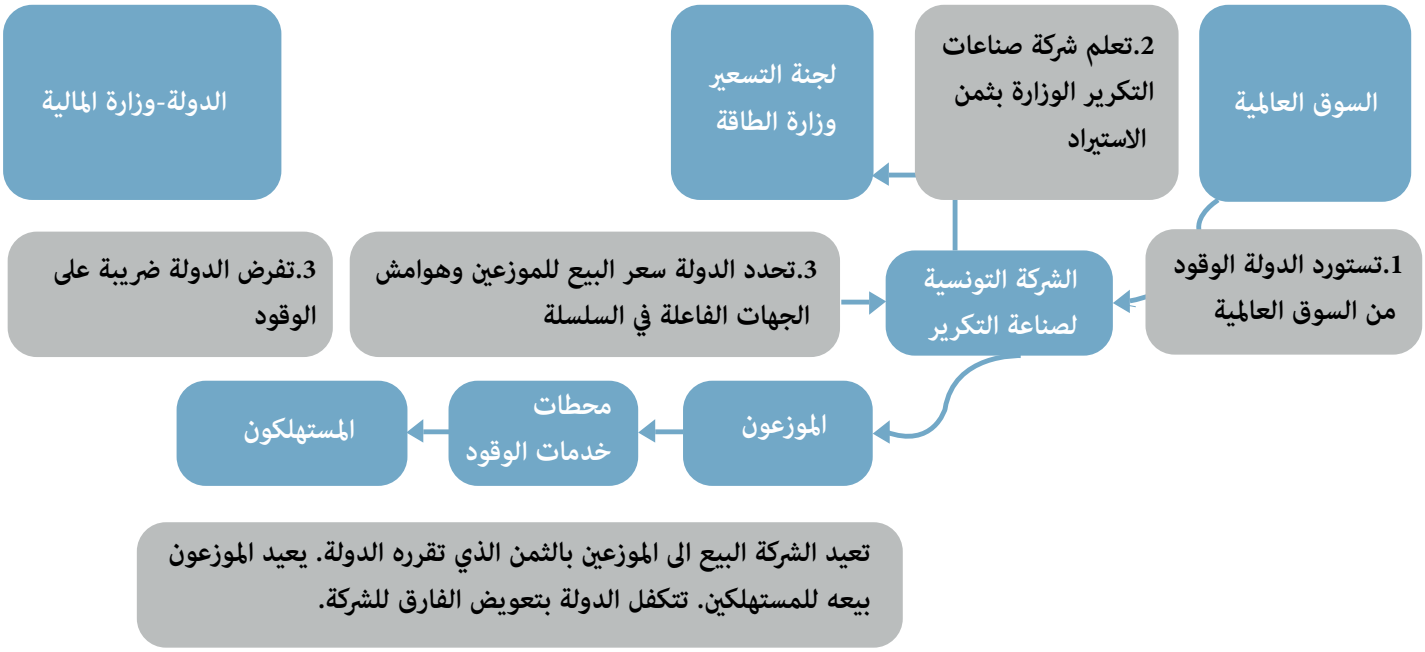

[1] شبيل.ف. السياسة الطاقية في تونس. تحاليل وملاحظات للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكميّة. عدد 55 ص31
متوفر على: http://www.itceq.tn/files/developpement-durable/politique-energetique.pdf

[2] تعويض المواد الأساسية، موقع وزارة التجارة 06/10/2022:

[3] شبيل.ف. السياسة الطاقية في تونس. تحاليل وملاحظات للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكميّة. عدد 55 ص31. متوفر على:
http://www.itceq.tn/files/developpement-durable/politique-energetique.pdf

2. حجج وتدابير الإصلاح حسب صندوق النقد الدولي:

حُجج إصلاح سياسة دعم المحروقات:حسب ص.ن.د يجب مراجعة نظام الدعم الشامل للأسباب التالية:

1. الدعم الشامل مُكلف ويشكّل عبئا على الميزانية
2. غير عادل: الأُسَرُ الغنيّة هي الأكثر استفادة من الدعم
3. غير فعال: يمثل الدعم عائقا أمام الاستثمار العام / الإنفاق الاجتماعي للحكومة
4. يُشجع كبار مستهلكي ومُنتجي الطاقة

أهداف الإصلاح:

1. تخفيض مقدار الدعم (من نسبة الناتج المحلي الإجمالي) عن طريق زيادة الأسعار عند المضخة لتتناسب مع السعر في السوق العالمية
2. مأسسة التعديل الآلي الشهري للأسعار المحلية لتقترب من الأسعار الدولية
3. تعويض الأسر الأكثر هشاشةً من خلال حد أدنى من التحويلات المالية المباشرة (لن يأخذ الاستهداف في الاعتبار الأعمال التجارية الصغيرة والفاعلين الاقتصاديين)

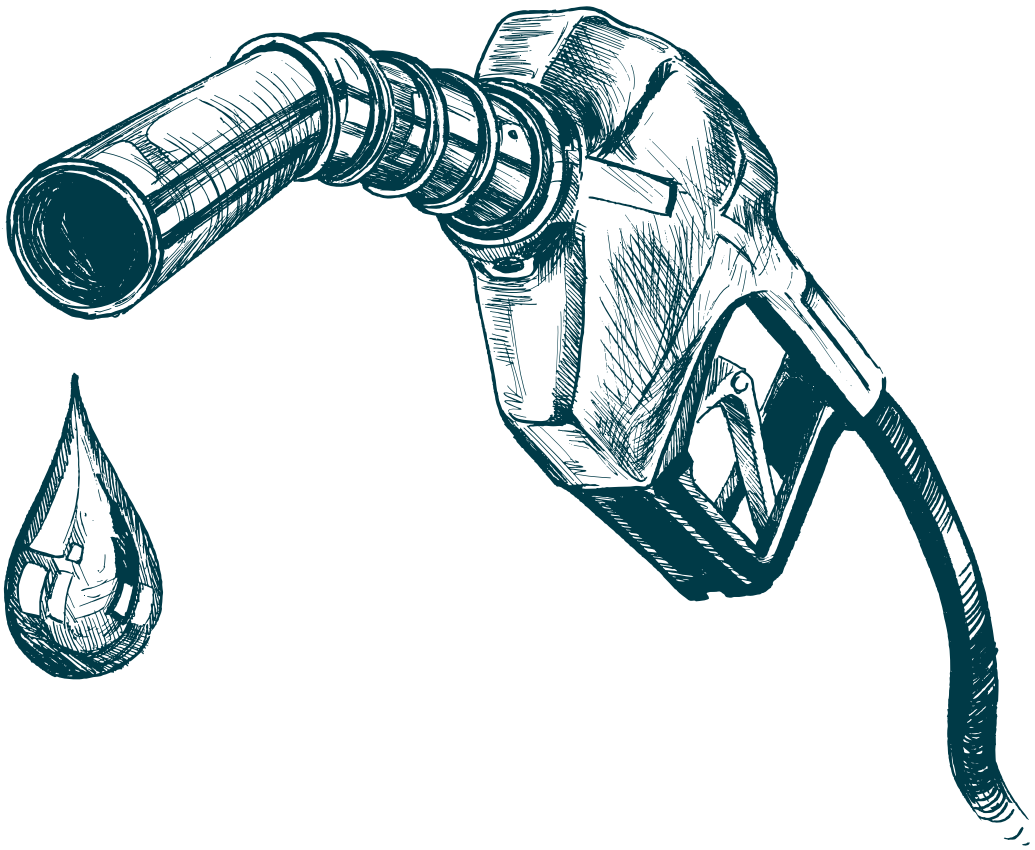

3 متابعة الشروط المتعلقة بهذا الإصلاح في اتفاقيات ومراجعات صندوق النقد الدولي

بدأ تنفيذ خفض الدعم عن الوقود في سبتمبر 2012، قبل توقيع اتفاق الاستعداد الائتماني Accord de confiramtion لسنة 2013.

في تلك الفترة، زادت الحكومة في أسعار الوقود والكهرباء بنسبة 14% [4].

منذ توقيع اتفاق الاستعداد الائتماني لسنة 2013، ومع مرور الوقت صارت الزيادات تتمّ بصفة آلية أكثر، كما ترافقت مع تغيير هيكليّ في طريقة احتساب الأسعار وفي الهيئة المسؤولة عن الزيادة. يمثل هذا التحول الذي قامت به السلطات التونسية على دعم الوقود أحد أهم شروط البنك العالمي و صندوق النقد الدولي وتواصل السلطات التونسية تنفيذها من خلال مختلف برامج الإقراض ومراجعاتها منذ سنة 2013 ، وصولًا إلى المفاوضات الحالية للحصول على قرض جديد.

نسترجع في هذه الورقة الاصلاح الهيكلي الذي يستهدف دعم الوقود والذي انطلق تطبيقه منذ 2013 أي السنة التي وقّعت فيها تونس أول اتفاق مع ص.ن.د بعد الثورة.

الاتفاق	المراجعة	الشروط
اتفاق الاستعداد الائتماني لسنة 2013	نص الاتفاق	قُدّمت كإجراء هيكلي في اتفاق الاستعداد الائتماني لسنة 2013 «اعتماد صيغة جديدة للحساب الآلي لأسعار الوقود» الإصلاح المزمع القيام به في أوت 2013 [5] تم استيفاء المعيار في المراجعتين الأولى والثانية، مع تأخير. الآلية في مكانها، ولكنها لا تسمح بتخفيف الزيادات الحادة في الأسعار.
	المراجعة 1 و2	لا شيء
	المراجعة 3	زيادة ب 6% متوقعة في جويلية 2014 «يتمّ النظر في آلية للتخفيف من حدّة تغيير الأسعار حتّى يصبح النظام أكثر مقاومة للتقلّبات الكبرى في أسعار الأسواق العالميّة»[6]
	المراجعة 4	من المراجعة 4، أصبحت الزيادة في أسعار الوقود كُلّ ثلاثة شرطا مسبقًا حتى نهاية البرنامج. وهذا يعني أن صندوق النقد الدولي لن يقوم بتحول الأقساط المتبقية من القرض إذا لم يتم تنفيذ الزيادة ربع السنوية، كما هو مطلوب في البرنامج.
	المراجعة 5	لا شيء[7]

[4] الاتفاق الاحتياطي لسنة 2013

[5] الاتفاق الاحتياطي لسنة 2013

[6] تقرير ص.ن.د للبلاد عدد 14/50 فيفري 2014

[7] تقرير البلاد لص.ن.د عدد 14/123. ماي 2014. المراجعة الثالثة للاتفاق الاحتياطي

		نصّ الاتفاق	« يجب على السلطات أن تطبق على وجه السرعة الصيغة المتماثلة للضبط التلقائي لأسعار الوقود «[...] «من أجل السماح بتعميمها، سيتم تطبيق هذه الصيغة كُلّ ثلاثية ابتداء من جويلية 2016 وشهريًا ابتداء من جانفى 2017»
تسهيل الممدد	الصندوق	المراجعة 1	« إعادة إنشاء آلية تعديل أسعار الوقود « «تعتزم السلطات تطبيق التعديل التلقائي للأسعار على أهم ثلاثة أنواع من الوقود في جويلية «2017[8]
		المراجعة 2	الإجراء المسبق: زيادة لغرض محدد في أسعار الوقود «طبقت السلطات زيادة لأغراض محددة في الأسعار ب معدل نسبة 3٪ لفئات الوقود الرئيسية الثلاثة في ديسمبر 2017 وتعتزم تطبيق أربع تعديلات إضافية على الأسعار في عام 2018»[9]
		المراجعة 3 جويلية 2018	تطبيق الإجراء المسبق: «(1) اعتماد قرار وزاري يعلن عن زيادة كبيرة في أسعار المنتجات البترولية الرئيسية الثلاثة في شهر جوان؛ و (2) الإعلانات العامة (1) عن سقف دعم الطاقة بنسبة 2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي (2700 مليون دينار) في 2018؛ (2) تعديل شهري لأسعار المنتجات البترولية الرئيسية الثلاثة ابتداء من شهر جويلية. و (3) تصحيح إضافي للأسعار لمرة واحدة في أكتوبر إذا كان من المحتمل تجاوز ميزانية دعم الطاقة.[10]
		المراجعة 4 أكتوبر 2018	الإجراء المسبق: التطبيق ربع السنوي لآلية تعديل سعر الوقود التلقائي. «توقيع قرارات وزارية تقضي بزيادة (1) أسعار المحروقات في سبتمبر و (2) تعرفة الكهرباء / الغاز وتنفيذ الزيادات في أسعار الوقود والكهرباء والغاز في الأول من سبتمبر[11]».
		المراجعة 5 جويلية 2019	لم يتم تنفيذ الإجراء المسبق / المعيار الهيكلي تم تنفيذ الزيادة في أسعار الوقود في الثلاثي الثالث من عام 2018 (سبتمبر) والثلاثي الأول من عام 2019 (مارس) ولكن لم يتم تنفيذها في الثلاثي الرابع من عام 2018[12]. ==> وهكذا توقف البرنامج عند المراجعة الخامسة

[8] تقرير البلاد لص.ن.د عدد 17/203 جويلية 2017. المراجعة الأولى لصندوق التسهيل الممدد

[9] تقرير البلاد لص.ن.د عدد 17/203 جويلية 2017. المراجعة الأولى لصندوق التسهيل الممدد

[10] تقرير البلاد لص.ن.د عدد 18/220 مارس 2018

[11] صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2018) ، المراجعة الرابعة بموجب ترتيب تسهيل الصندوق الموسع وطلب تعديل معايير الأداء - بيان صحفي ؛ تقرير الموظفين وبيان المدير التنفيذي لتونس ، [تقرير صندوق النقد الدولي رقم 18/291] ، ص 69.

[12] صندوق النقد الدولي (يوليو 2019) ، المراجعة الخامسة بموجب تسهيل الصندوق الموسع، وطلبات التنازل عن عدم الامتثال وتعديل معايير الأداء، وإعادة صياغة الوصول، [تقرير صندوق النقد الدولي رقم 19/223] ، ص 72.

4 فكُّ شفرة تنفيذ هذا الإصلاح في تونس

في تقرير نُشر في عام 2014، أقرّ صندوق النقد الدولي أن هذا الإصلاح سيكون له آثار مباشرة، خاصة على ارتفاع المستوى العام للأسعار، والقدرة التنافسية الدولية للمنتجات المحلية المستهلكة للطاقة، وستعرّض الأسعار الداخلية للصدمات التي قد تنشأ من تقلبات الأسعار في السوق العالمية.

لهذا، يقدم صندوق النقد الدولي عددًا من التوصيات:

1. يجب على الحكومة إستقطاب كافة المتدخلين والمتأثرين بالاصلاح من خلال تشريكهم في المشاورات حول الزيادات في الأسعار و تبنّي روح التشاور حول هذا الإصلاح، والقيام بحملة إعلامية لكسب التأييد العام، واختيار التوقيت والنسق بعناية للحد من مخاطر التوترات الاجتماعية.

2. يجب على الحكومة أن تجعل رفع الدعم إصلاحًا «غير مُسيّس» وذلك بجعلها يستجيب لقاعدة قانونية الية من خلال تنفيذ محددة مسبقًا تمنع إغراءات العودة الى الوراء.

3. يجب أن ترافق الحكومة الإصلاح بآلية تعويض تستهدف الأسر الأكثر ضعفاً.

منذ اعتماد هذا الإصلاح، قامت الدولة التونسية بكافة آليات الإصلاح التي أوصى بها صندوق النقد الدولي:

1. بدأت الحكومة في زيادة تدريجية لأسعار الوقود:

رسم بياني:تطور أسعار المحروقات من من 2010 إلى 2022[13]

سعر اللتر بالدينار التونسي

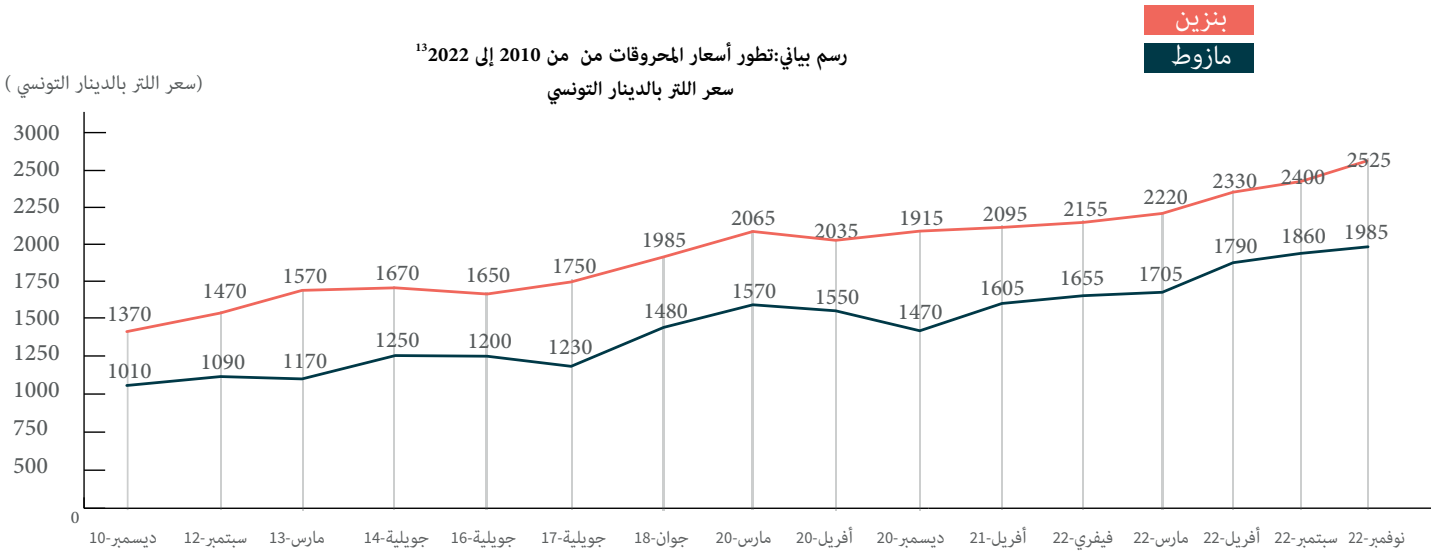

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة[14]

[13] graphique subvention essence.xlsx

[14] https://www.energiemines.gov.tn/fr/themes/energie/hydrocarbures/raffinage-transport-stockage-et-distribution-du-petrole/distribution-des-carburants-et-gpl-/

2.قامت الدولة بمأسسة التعديل الالي لأسعار الوقود من خلال ادراجه كآلية تنفيذية في النصوص القانونية

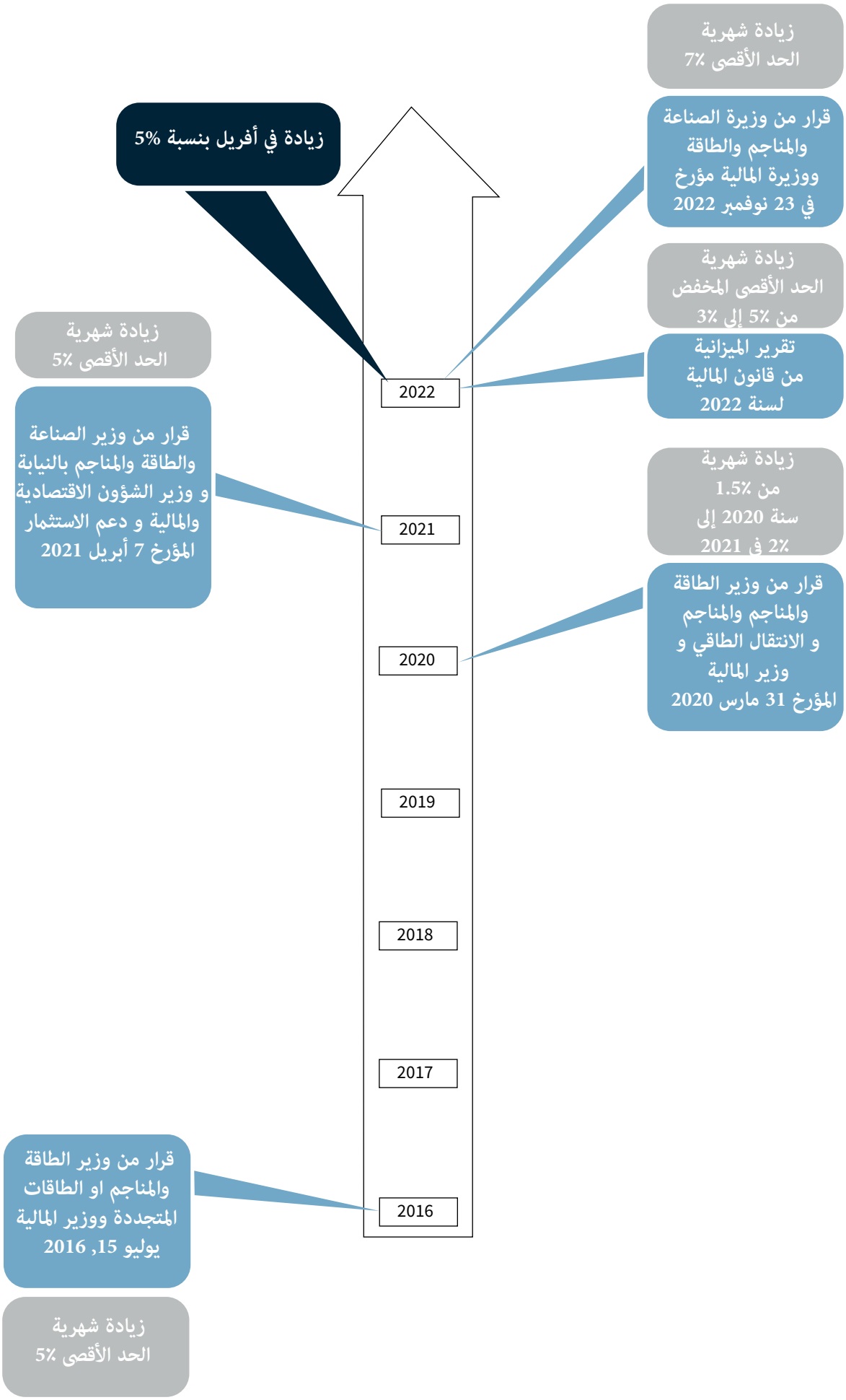

النّص الأوّل: جويلية 2016

قرار من وزير الطاقة والمناجم ووزير المالية بتاريخ 15 جويلية 2016 يتعلّق بضبط تركيبة وسير اللجنة المكلفة بضبط ومتابعة أسعار بيع منتوجات النفط الجاهزة الموردة والمكررة محليا.

الرابط: https://bit.ly/3g7dTNL

- نسق الزيادة: ربع سنوي
- معدل الزيادة: حد أقصى 5٪

النّص الثاني: مارس 2020

قرار من وزير الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي ووزير المالية مؤرخ في 31 مارس 2020 يتعلق بضبط تركيبة وسير اللجنة الفنية المكلفة بضبط ومتابعة أسعار بيع منتوجات النفط الجاهزة الموردة والمكررة محليا

الرابط: https://www.pist.tn/record/143966?ln=fr

- نسق الزيادة: شهري
- معدل الزيادة: سقف أقصى للزيادة بنسبة 1.5٪ في 2020 ثم بنسبة 2٪ إبتداءً من 2021

النص الثالث: 7 أفريل 2021

قـرار من وزير الصناعة والطاقة والمناجم بالنيابة ووزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار مؤرخ في 7 أفريل 2021 يتعلق بتنقيح القرار المؤرخ في 31 مارس 2020 المتعلق بضبط تركيبة وسير اللجنة الفنية المكلفة بضبط ومتابعة أسعار بيع منتوجات النفط الجاهزة الموردة والمكررة محليا

الرابط: https://www.pist.tn/jort/2021/2021A/Ja0322021.pdf

- نسق الزيادة: شهري
- معدل الزيادة: حد أقصى 5٪

النص الرابع : ديسمبر 2021

تقرير عن ميزانية الدولة لعام 2022 (قانون المالية 2022 ملحق عدد 1)

(الرابط : http://www.finances.gov.tn/sites/default/files/2022-02/ANNEXE_01_0.pdf)

- نسق الزيادة: شهري
- معدل الزيادة: الحد الأقصى 5٪ تم تخفيضه الى 3%

النص الخامس : نوفمبر 2022

قرار من وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة ووزيرة المالية مؤرخ في 23 نوفمبر 2022 يتعلق بتنقيح قرار وزير الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي ووزير المالية المؤرخ في 31 مارس 2020 المتعلق بضبط تركيبة وسير اللجنة الفنية المكلفة بضبط ومتابعة أسعار بيع منتوجات النفط الجاهزة الموردة والمكررة محليا.

الرابط: http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX_4356-12-KqKuWuPwoJ/RechercheJORT/SYNC_-277606061

- نسق الزيادة: شهري
- معدل الزيادة: 7% حد أقصى

3. توفر الدولة تعويضا موجهاً كجزء من نظام حماية اجتماعية جديد قائم على استهداف الفئات الأكثر هشاشة

يشير هذا التعويض الموجه إلى الية التحويلات المالية المباشرة التي تندرج في إطار إصلاح أشمل تقوم به الحكومة لنظام الحماية الاجتماعية، قائم على استهداف الفقر ، بدعم من البنك الدولي وهو برنامج «الأمان الاجتماعي».

يهدف برنامج «الأمان الاجتماعي» الذي أُطْلِق منذ سنة 2019، إلى تجميع كافّة آليات الحماية الاجتماعية الحالية بنوعيها: تلك غير القائمة على المساهمة و كذلك التي تقوم على استهداف الفقر [15] مثل البرنامج القومي لإعانة العائلات المعوزة[16] وبرنامج بطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة1 وبرنامج بطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة 2 [17]. كما يهدف أيضًا إلى تعويض الأسر الأكثر فقرًا عن رفع الدعم (الشامل حاليًا)، عن طريق تحويلات ماليّة مباشرة.

في تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 مع تونس، طلب صندوق النقد الدولي من السلطات انهاء تطوير قاعدة بيانات (الأمان الاجتماعي) والبدء في إجراء تحويلات نقدية للمستفيدين لتعويض الدّعم المرفوع عن الطاقة[18]. يشدّد تقرير ص.ن.د أيضًا على أن التحول إلى نظام دعم موجه بالنسبة للمواد الغذائية والطاقة، يجب أن يكون أحد التدابير الأولى المتخذة للتخفيف من العواقب الاجتماعية لوباء كوفيد 19، وذلك في إطار «ميثاق اجتماعي»[19].

هُناك تفكير في الانتقال من نظام الإعانات الشامل للوقود إلى نظام دعم موجّه لأكثر الفئات الاجتماعية ضعفا. ومع ذلك، فإن التعداد وأنماط الاستهداف تؤخر الدفع التعويضي الفعّال والمضمون لأكثر الفئات ضعفاً، كما تطرح مسألة الأخطاء ومعدلات الاستبعاد في نظم الاستهداف أسئلة. إضافةً إلى ذلك، فإن استهداف الطبقة الأكثر هشاشةً تقصي الطبقة الوسطى التي ستتكبد أثر هذا الإصلاح بدون أي اليات حماية أو تعويض.

علاوة على ذلك، فإن إصلاح أمان الاجتماعي لا يعالج بشكل عام المخاطر التي تتعرض لها القطاعات الاقتصادية المتأثرة بإصلاح دعم الوقود. إذ أن إرتفاع كلفة الطاقة يشكل خطراً على المؤسسات العمومية والخاصة على إعتبار تأثيراته السلبية على موازناتها وعلى نسق خلق مواطن الشغل.

[15] CRES, Redistribution des revenus, disponible su

[16] rogramme National d'Aide aux Familles Nécessiteuses, PNAFN

[17] Le Programme de carnet de soins à tarifs réduits (AMG II

[18] تقرير ص.ن.د تونس، 2021 المادّة 5، استشارة- 26 فيفري 2021 ص 23. « يدعو السلطات إلى إعطاء الأولوية بشكل صارم للإنفاق لصالح الصحة والحماية الاجتماعية ، مع فرض رقابة صارمة على فاتورة الخدمة المدنية ، ودعم الطاقة غير المستهدف ، والتحويلات إلى الشركات غير الفعالة المملوكة للدولة ».

[19] المرجع نفسه. «نظرًا لإخفاقات الإصلاح السابقة والمقاومة، يحث الموظفون السلطات على التشاور والتواصل مع الجمهور الأوسع لبرنامج إصلاح متوسط المدى (...). لكي يكون برنامج الإصلاح ذا مصداقية ويكسب التأييد، يجب أن يكون مدعومًا بميثاق اجتماعي، مع التزام أصحاب المصلحة الرئيسيين بدعم الإصلاحات في نطاق اختصاصهم ».

المراجع

[1] شبيل.ف. السياسة الطاقية في تونس. تحاليل وملاحظات للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكميّة. عدد 55 ص31. متوفر على: http://www.itceq.tn/files/developpement-durable/politique-energetique.pdf

[2] تعويض المواد الأساسية، موقع وزارة التجارة :06/10/2022 https://commerce.gov.tn/%d8%aa%d8%b9%d9%88%d9%8a%d8%b6-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b3%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9

[3] شبيل.ف. السياسة الطاقية في تونس. تحاليل وملاحظات للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكميّة. عدد 55 ص31. متوفر على: http://www.itceq.tn/files/developpement-durable/politique-energetique.pdf

[4] الاتفاق الاحتياطي لسنة 2013

[5] الاتفاق الاحتياطي لسنة 2013

[6] تقرير ص.ن.د للبلاد عدد 14/50 فيفري 2014

[7] تقرير البلاد لص.ن.د عدد 14/123. ماي 2014. المراجعة الثالثة للاتفاق الاحتياطي

[8] تقرير البلاد لص.ن.د عدد 17/203 جويلية 2017. المراجعة الأولى لصندوق التسهيل الممدد

[9] تقرير البلاد لص.ن.د عدد 17/203 جويلية 2017. المراجعة الأولى لصندوق التسهيل الممدد

[10] تقرير البلاد لص.ن.د عدد 18/220 مارس 2018

[11] صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2018) ، المراجعة الرابعة بموجب ترتيب تسهيل الصندوق الموسع وطلب تعديل معايير الأداء - بيان صحفي ؛ تقرير الموظفين وبيان المدير التنفيذي لتونس ، [تقرير صندوق النقد الدولي رقم 18/291] ، ص 69.

[12] صندوق النقد الدولي (يوليو 2019) ، المراجعة الخامسة بموجب تسهيل الصندوق الموسع، وطلبات التنازل عن عدم الامتثال وتعديل معايير الأداء، وإعادة صياغة الوصول، [تقرير صندوق النقد الدولي رقم 19/223] ، ص 72.

[13] graphique subvention essence.xlsx

[14] https://www.energiemines.gov.tn/fr/themes/energie/hydrocarbures/raffinage-transport-stockage-et-distribution-du-petrole/distribution-des-carburants-et-gpl

[15] CRES, Redistribution des revenus, disponible su

[16] rogramme National d'Aide aux Familles Nécessiteuses, PNAFN

[17] Le Programme de carnet de soins à tarifs réduits (AMG II

[18] تقرير ص.ن.د تونس، 2021 المادّة 5، استشارة- 26 فيفري 2021 ص 23. « يدعو السلطات إلى إعطاء الأولوية بشكل صارم للإنفاق لصالح الصحة والحماية الاجتماعية ، مع فرض رقابة صارمة على فاتورة الخدمة المدنية ، ودعم الطاقة غير المستهدف ، والتحويلات إلى الشركات غير الفعالة المملوكة للدولة «.

[19] المرجع نفسه. «نظرًا لإخفاقات الإصلاح السابقة والمقاومة، يحث الموظفون السلطات على التشاور والتواصل مع الجمهور الأوسع لبرنامج إصلاح متوسط المدى (...). لكي يكون برنامج الإصلاح ذا مصداقية ويكسب التأييد، يجب أن يكون مدعومًا بميثاق اجتماعي، مع التزام أصحاب المصلحة الرئيسيين بدعم الإصلاحات في نطاق اختصاصهم «.

contact@economie-tunisie.org
www.economie-tunisie.org
21, Rue du Niger - 1002 Tunis belvedere - Tunisia
www.facebook.com/ObsTunEco
(+216) 36 329 939